

بعنوان « المهام الراهنة لحركة المقاومة الفلسطينية » . وارتقت في كل مذكرة مشروع تمرار يلخص الموضوع المناقش فيها . ويعتمد موقف الجبهة الديمقراطية على الاسس التالية :
١ - الجبهة الوطنية الاردنية حيث قالت الجبهة « ان حركة المقاومة وكافة فصائل حركة التحرير الوطني الفلسطينية الممثلة في هذا المجلس مطالبة بالمبادرة الى المساهمة في بناء الجبهة الوطنية الاردنية وان حركة المقاومة الفلسطينية تضع كافة امكانياتها وتنظيياتها في الاردن تحت تصرف هذه الجبهة الوطنية الاردنية كجزء لا يتجزأ منها » . ٢ - الشعار الرئيسي الذي تطرحه الجبهة للنضال هو قيام حكم وطني ديمقراطي يتولى انجاز « ثماني مهام » لحماية المقاومة واطلاق حريتها واقامة اقتصاد حرب ورفض سياسة الصلح الاستسلامي . . . الخ ٣ - دعت الجبهة المجلس الى اعلان مسؤوليته عن النضال من اجل ضمان الحقوق الوطنية الراهنة للشعب الفلسطيني في الاردن ، بالاضافة الى الحقوق القومية الكاملة للشعب الفلسطيني المتمثلة في ازالة الكيان الاسرائيلي وحقه في تقرير مصيره بنفسه وعلى ارض وطنه . ٤ - كما دعت الجبهة المجلس الى التأكيد على « ان شعبنا . . . لن يسمح باعادة اخضاع الضفة الغربية لسيطرة النظام العميل وارهابه الاقليمي بمعد زوال كابوس الاحتلال الاسرائيلي عنها ، بل انه سوف يناضل من اجل تحويل الضفة المحررة الى قلعة ثورية وقاعدة امينة للنضال من اجل اسقاط النظام العميل وتجديد وحدة الضفتين في ظل اقامة سلطة وطنية ديمقراطية لمعوم الاردن كخطوة على طريق متابعة الكفاح من اجل تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني . وكشرط استراتيجي لازم من اجل احراز النصر في القضاء على الكيان الاسرائيلي » .
٥ - دعت الجبهة الى التمسك باتفاقتي القاهرة وبروتوكول عمان « التي تؤكد باعتراف الجميع على حق الشعب الفلسطيني بالمشاركة على قدم المساواة في تقرير مصير الاردن ، وان الثورة الفلسطينية هي الممثلة الوحيدة للشعب وصاحبة الحق الوحيد في تقرير مصيره » .

الاتجاه الرابع في النقاش مثله السيد فائق وراذ ممثل قوات الانصار ، والسذي اختير لعضوية المجلس الوطني بصفته الشخصية . وكان السيد وراذ يدعو بالحاح وبصورة منفردة باستمرار ،

كان الخيط الذي يربط مناقشات فتح في المجلس تجاه كافة القضايا المعروفة ، وخاصة بالنسبة للاردن ، هو الاصرار على ابراز الطابع الفلسطيني لاي قرار يصدر عن المجلس ، مع الاعلان عن استعداد الثورة الدائم للدفاع عن نفسها . وهذا يعني ان فتح لم تكن مستعدة ابدا لتبني مواقف تدعو لان تنحى حركة المقاومة لاستقاط النظام الاردني ، مؤكدة اكثر من مرة ان مثل هذه المواقف يجب ان تحصر في نطاق الجبهة الوطنية الاردنية .

الاتجاه الثاني في النقاش مثلته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين . وقد عرضت الجبهة موقفها في اربع مذكرات الاولى بعنوان « بيان سياسي حول مهام حركة المقاومة » والثانية بعنوان « مشروع موحد لتمويل الثورة » والثالثة بعنوان « مشروع برنامج عسكري موحد » والرابعة بعنوان « نحو خطة اعلامية موحدة » وتتضمن كل مذكرة اقتراحات محددة . وقد دعت في بيانها السياسي الى اسقاط النظام الاردني عن طريق العنف المسلح فقالت « ان ترجمة هذا عمليا تعني قطع كل علاقاتنا مع هذا النظام وتعبئة جماهير شعبنا حول شعار اسقاطه وسحقه . . . بأسلوب العنف المسلح » . وقالت ايضا « ان اسقاط النظام القائم في الاردن بواسطة الثورة والعنف المسلح اصبح مطلباً تاريخياً لجماهير شعبنا الطامحة الى الحرية والتحرير . وعلى قيادات حركة المقاومة ان تستجيب لارادة جماهير الثورة » . كذلك دعت الجبهة الشعبية الى انشاء « الحركة الوطنية الاردنية الفلسطينية لتكون منطلقاً لبداية الرد على النظام الاردني » ، وهي تضع امام هذه الجبهة مهمة اساسية هي القيام « بدراسة نقدية علمية لمختلف تطورات الحركة الوطنية . . . وان تخرج على ضوء الدراسة والتحليل ببرنامج عمل مشترك فيما بينها » . وبالإضافة الى ذلك طالبت الجبهة باصرار ، داخل الجلسات العامة للمجلس ، وداخل اجتماعات اللجنة السياسية ، ان تعلن المقاومة رفضها لاتفاقتي القاهرة وبروتوكول عمان .

الاتجاه الثالث في النقاش مثلته الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين . وقد عرضت الجبهة موقفها في مذكرتين مقدمتين الى المجلس الاولى بعنوان « نحو جيش تحرير شعبي موحد » والثانية